

إمام الحرمين بين المتقدمين والمتأخرين

للاستاذ الأب قنواي

النضال بين المتقدمين والتأخرين نضال قديم سار الاجتماع على ممر الأجيال . فكل جيل طموح وزعزعات تجعله ينظر إلى الجيل السابق بعين الاستخفاف بل المدوان ... ولئن أردنا أن نقيم دليلاً على هذه الحقيقة البسيطة وجدنا التاريخ حافلاً بالأمثلة العديدة الشائعة في الميادين المختلفة من مذاهب أدبية أو فنية أو سياسية ونظريات علمية ومناهج تاريخية ... الخ ، وقد يرجع هذا النضال إلى طبيعة الإيمان وشغفه بالجديد ... « سنة الله في خلقه » ... ولكنه قد يرجع أحياناً إلى التقدم الحقيقي والتعمق في البحث . فقبل أن يكتب النصر للجديد التأخر لابد له من مقاومة القديم وإقناع مشيعه ، وهناك تنيرات وأبحاهات لا تخلو من الخطورة على خفاؤها وقلة ظهورها في الخارج يجدر بالباحث أن يحاول إمالة اللثام عن سرها وإبرازها بوضوح لأنها كثيراً ما تكون « مفتاحاً » لفهم تطورات أخرى ضخمة . وزيد اليوم أن نقف برهة عند نضال كان له أثره الخطير في تكييف علم الكلام ، ونحن نمنى طريقة التأخرين التي حلت محل طريقة المتقدمين في القرن الخامس الهجري .

يقول ابن خلدون في مقدمته إن أول من كتب في الكلام على طريقة التأخرين هو النزالي^(١) ، وقد ردد هذا الرأي كثيرون ممن أرخوا لتطور علم الكلام ولاسيما الشيخ محمد عبده^(٢) . ما هي في رأى ابن خلدون ، هذه الطريقة ؟ وكيف تتميز من طريقة المتقدمين ؟ وهل أصاب ابن خلدون في رأيه : تلك هي النقطة التي أحب أن أعرض لها اليوم على صفحات « الرسالة » .

أما طريقة المتقدمين فقد يراها ابن خلدون متحققة في الأخص

عند الباقلاني (المتوفى سنة ٤٠٣/١٠١٣) . فبعد سرد الظروف التي هيأت لمع الكلام نشأته والتكلم عن الأشعرى أخذ يقول : « وكثر أتباع الشيخ أبي الحسن الأشعرى واتفق طريقته من بعده تلاميذه كابن مجاهد وغيره ، وأخذ عنهم القاضي أبو بكر الباقلاني فتصدر للأمانة في طريقته ووضع المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة والأنظار وذلك مثل إثبات الجوهر الفرد والخلاء وأن المرض لا يقوم بالمرض وأنه لا يبقى زمنين وأمثال ذلك مما تتوقف عليه أدلتهم ، وجعل هذه القواعد تباعاً للعقائد الإيمانية في وجوب اعتقادها لتوقف تلك الأدلة عليها ، وأن بطلان الدليل يؤذن ببطلان الدلول . وجعلت هذه الطريقة وجاءت من أحسن الفنون النظرية والعلوم الدينية ، إلا أن صوراً لأدلة تعتبرها الأئمة ولم تكن حينئذ ظاهرة في الملة . ولو ظهر منها بعض الشيء فلم يأخذ به المتكلمون لئلا يسهل للملوك الفلسفية المبينة للعقائد الشرعية بالجملة^(٣) » . إننا - والحق يقال - لا نجد في هذا النص ما يشفي غلتنا . - فها هو محور طريقة المتقدمين ؟ . أهو استعمال العقل في شرح العقائد ؟ هذا لا يمكن ، إذ العقل سيظل مستعملاً في طريقة التأخرين بل سيكون ركناً الركين . هل هو عدم الاكتراث بالمسائل الفلسفية ؟ . ولكننا نجد الباقلاني وهو بلا شك من المتقدمين يتكلم في الجوهر والمرض الخ فلتواصل قراءتنا في مقدمة ابن خلدون . يقول مؤرخنا الشهير إن المتكلمين أخذوا على مر السنين يفرقون بين علوم المنطق وبين علوم الفلسفة إلى أن قال : « ثم نظروا في تلك القواعد المقدمات في فن الكلام للأقدمين فخالقوا الكثير منها بالبراهين التي أدت إلى ذلك ، وربما أن كثيراً منها مقتبس من كلام الفلاسفة في الطبيعيات والالهييات ، فلما سبروها بعميار المنطق ردم إلى ذلك فيها ولم يمتقدوا بطلان الدلول من بطلان دليله كما سار إليه القاضي . فصارت هذه الطريقة من مصطلحاتهم مبينة للطريقة الأولى وتسمى طريقة التأخرين » . ففي رأى ابن خلدون يرجع الفرق الحاسم بين الطريقتين إلى هذا : يمتقد المتقدمون أن بطلان الدليل يؤدي إلى بطلان الدلول ويرفض التأخرون هذا الزعم .

« البيان عن أصول الإيمان ، والكشف عن تمويهات أهل الطينان »^(١) يحوى هذا المخطوط باباً خاصاً « بالفرق بين الأدلة الصحيحة وبين فاسدها وذكر أقسامها » ، يمكننا أن نعتبرها نموذجاً خالصاً لطريقة المتقدمين ، فلا ذكر هنا لقياس أرسطو ، ولا ذكر لإبطال الدلول بإبطال الدليل الذى جعله ابن خلدون معيار طريقة المتقدمين ، بل يكتفى السمناني فى القسم الأول من الأدلة بذكر « حجة المقول التى نبه الله عليها بقوله تعالى لقوم يقولون ، ويتذكرون ، أفلا يتدبرون » وهذا القسم يقع الاحتجاج به من وجوه :

الوجه الأول : أن يقسم الشيء فى العقل إلى قسمين أو أكثر من ذلك ، ومحال أن تكون كلها صحيحة أو كلها فاسدة ، ففى أفد الدليل أحد القسمين أو كلها إلا قسماً واحداً ثبت صحة القسم الباقي .

الوجه الثانى : أن يجب الحكم والوصف للشيء فى الشاهد لعله ، فيجب القضاء على أن كل من وصف فى الغائب بتلك الصفة وثبت له ذلك الحكم فإنه لأجل مثل تلك العلة ما يستحقه .

الوجه الثالث : أن تعلم أن الذى يصحح الحكم والصفة إنما هو وجود المصحح ، فيجب القضاء لكل من له تلك الصفة أن يكون مصححها مثل ذلك المصحح .

الوجه الرابع : أن تعلم أن حقيقة الشيء هو صفة له ، فيجب الحكم بمثل تلك الحقيقة لثل تلك الذات فى الغائب ، وكذلك الحد .

الوجه الخامس : أن تستدل بصحة الشيء على صحة مثله وما هو بمنزلة ، وباستحالة على استحالة مثله وما هو بمنزلة .

هذه هى الحجج العقلية التى يبنى عليها علماء علم الكلام

(١) لم يذكر مرتن Horten هذا الكتاب فى مؤلفه المسمى Die spekulativen Systeme der spekulativen Theologen im Islam عندما تكلم عن السمناني ٦٢ - ٦٤ . والنسخة التى نقل عنها الأستاذ الكورتى موجودة فى المكتبة الثمانية بحلب ضمن مجموعة مخطوطات تحت رقم ٢٧ . كان السمناني فاضياً بالموصل وكان يقول الباقلانى عنه : « هذا مؤمن آل فرعون » باعتبار أنه كان حنيفياً أشعرياً . ويضيف الأستاذ الكورتى « هذا كلام بارد لكن لائله لا يخلو من ترق فى كل موافقه على سنة علمه » انظر ترجمة السمناني فى تاريخ الحبيب البندادي ج ١ ص ٣٥٥ .

وأقر بكل بساطة ، مع احتراى لابن خلدون وسعة اطلاعه ، بأنى لم أرتض هذا رأى لأنى حاولت أن أطبقه على كتابى إمام الحرمين - الإرشاد والشامل^(١) فلم أثمر على البدا الذى يقول به المؤرخ العربى الشهير . كما أنى لم أجد فى كتب النزالى الخاصة بعلم الكلام - على القدر الذى أعرفه - دحض هذا رأى الذى يظهر فساداً من أول وهلة . ومن يدرس عن كتب المناقشات الطويلة التى وردت فى « الشامل » لا يلبث أن يتحقق أن الأمر خلاف ما ذهب إليه ابن خلدون . ولقد تبادر إلى ذهنى أن الفرق الحاسم بين الطريقتين قد يرجع إلى نوع النطق المستعمل فيهما ، أو بالأحرى إلى مدى استعمال النطق اليونانى فيهما . والذى هدانى إلى هذا رأى هو حدوث شبيه هذا الظهور فى القرون الوسطى عند المسيحيين ؛ فقد كان يوجد فى العالم العلمى الأوروبى حتى القرن الحادى عشر منطق أرسطو فى مختلف أقسامه ، وكان يستعمل فى المناظرات اللاهوتية ولكن من الوجهة الجدلية فقط . فعند ما ترجمت كتب أرسطو الأخرى وخاصة كتابه ما بعد الطبيعة أحدثت فى كهان علم اللاهوت انقلاباً عظيماً ... أصبح القياس الأرسطى محور البحث الدينى نفسه ، والمبادئ الأرسطية - بقدر ما تكون غير مخالفة للمقائد - القالب العلمى لتقديم المقائد وربط بعضها ببعض والدفاع عنها والتعمق فى مضمونها . ولقد تساءلنا عما إذا لم يحدث ما يشبه ذلك فى علم الكلام عند المفكرين المسلمين . فلا شك أنهم عرفوا أرسطو منذ القرن الثانى للهجرة فقد كان بعض المعتزلة يقرؤون كتبه ويستفيدون منها . ومن المحتمل بل من المرجح أن مبادئه المنطقية أخذت تتسرب رويداً رويداً إلى علماء الكلام من طريق المجادلات والمناظرات مع الفلاسفة أو الملحدين ، وأخيراً اندمج فى علم الكلام نفسه وأصبح من آلاته الأساسية .

ولقد تحدثنا مع الأستاذ الكورتى فى هذا الموضوع ، ففضل وأرشدنا إلى مخطوط لتلميذ للباقلانى أبو جعفر محمد بن أحمد السمناني (المتوفى سنة ٤٤٤ / ١٠٥٢) ، وعنوان المخطوط :

(١) نشكر الأستاذ الحضرى الذى أعارنا نسخه الشامل . ومن طريف هذه النسخة أن النسخ له أردف الجزء الأول من الشامل بجزء من تبصرة الأئمة لسنن بدون أن يذكر المؤلف .

البحث في الجوهر والعرض والكون والظفرة والجزء الذي لا يتجزأ وسيلة وطريقة تؤدي إلى الناية المطلوبة من نفس علم الكلام وهو إثبات الله وصفاته ونقى القدم عن سواء أ كان قدما ذاتيا أم زمنيا .

وليس يتسع لي المجال هنا لمناقشة الأستاذ في جميع نتائجها فهذا يستحق بحثا على حدة ، غير أني أوافق في جمل إمام الحرمين ممن أثروا تأثيرا حاسما في توجيه علم الكلام توجيها جديدا . ولو أني أميل إلى وضعه لا في رأس المتأخرين كما يفعل الأستاذ بل في محل وسط بين الفريقين ، وكحلقة اتصال بين طريقة المتقدمين وطريقة المتأخرين .

ومهما يكن من أمر ، فإنني على يقين أننا لا تزال محروى التفاصيل الشافية فيما يخص تاريخ الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام وذلك للمدد الضخم من المخطوطات التي لا تزال مطوية في أجواف المكاتب ، ولو كان لي أن أقدم رجاء فهو أن يهتم شبابنا المثقف من أزهريين وجامعيين (بمعاونة الأزهر والجامعة معاونة روحية ومادية) بنشر النصوص الفلسفية والكلامية القديمة فقد حان الوقت في هذا الميدان أن نظير بأجنحتنا كما يقول الغريون والأنا نطل إلى الأبد عالة على المستشرقين .

إننا نلفت نظر من يهتم بتاريخ الفلسفة الإسلامية والمسيحية في القرون الوسطى إلى ثلاثة كتب قيمة ظهرت حديثا في هذا الموضوع :

أولا — كتاب مذهب الدرّة عند المسلمين وعلاقته بمذاهب اليونان واليهود ، وهو للأستاذ بينسى Pines وقد عربه الأستاذ أبو ريده تمريبا دقيقا .

ثانيا — كتاب إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية للأستاذ أبو ريده (الذي يستحق كل الثناء لما بذله في ميدان نشر الفلسفة الإسلامية) .

ثالثا — تاريخ الفلسفة الأندلسية في العصر الوسيط للأستاذ يوسف كرم وهو لا يقل تركيزا وتمتقا من كتابه في تاريخ الفلسفة اليونانية .

المتقدمين براعيتهم ، وهي على ما أظن لا تتجاوز الدلائل العقلية المستعملة في أصول الفقه^(١) ، ولا صلة لها صلة أساسية بالمنطق اليوناني .

أما الأقسام الأخرى من أقسام الأدلة التي يذكرها السمناني فهي الاستدلال بموجب اللغة ، والاستدلال بظهور المعجزات على صدق من ظهرت على يده ، لأنها تجري مجرى الشهادة له بالقول ، والاستدلال بكتاب الله ، والاستدلال بقول الرسول ، وإجماع الأمة من أهل كل عصر ، والقياس على الكتاب والسنة ، والإجماع في الأحكام الشرعية التي لا مجال للعقل فيها بحال .

ومما جعلنا نؤمن بصحة نظريتنا مطالمتنا لرسالة الأستاذ على محمد جبر من علماء الأزهر : « إمام الحرمين وأثره في بناء المدرسة الأشعرية » . فقد درس الأستاذ إمام الحرمين درسا وافيا ، راجعا إلى مؤلفاته : (البرهان ولمع الأدلة والشامل والإرشاد) وإلى مخطوطات أخرى مثل (المطالب العالي للرازي وإبكار الأفكار للآمدي) . فتمكن من إبراز شخصيته العقلية والاتجاه الجديد الذي أعطاه لعلم الكلام . وقد انتهى الأستاذ جبر إلى أن إمام الحرمين هو رأس المتأخرين ، وأن التمييز بين المتقدمين والمتأخرين يرجع إلى ناحيتين :

أولا : بالنسبة لطريقة الاستدلال على العقيدة ، فقد يخالف إمام الحرمين الأشعري والباقلاني ، إذ هو جمل الاستدلال على العقيدة بطرق ثلاث : السبر والتقسيم المنحصر بين طرفي النقي والإثبات ، قياس الخلف الذي يثبت الشيء بإبطال نقيضه ، القياس المستقيم . والأشعرية قبله لم يستعملوا قياس الخلف ولا القياس المستقيم بل كانوا يستعملون طرقا خطائية تارة وقضايا مشهورة أخرى والسبر والتقسيم بقسميه المنتشر والمنحصر .

ثانيا : بالنسبة لبعض الموضوعات الكلامية مثل الكلام على الصفات الخبرية التي وردت في الكتاب والسنة . فطريقة الأشعرية قبل إمام الحرمين هو عدم التأويل وعدم بيان المراد منها . أما إمام الحرمين فقد أول وبين المراد منها . ويقول الأستاذ جبر إن إمام الحرمين هو أول من جمل الأبحاث الكلامية مثل

(١) مع وجود الاستانة بالسبر والتقسيم في تعيين الحق في بحث القياس التقعي .